المستقلة مع وزير الاتصالات:الوزير سياسى ويجب تط...



Mohamed Abukrish · Last edited March 15, 2021 · 1 minute read

المستقلة مع وزير الاتصالات:الوزير سياسى ويجب تطبيق سياسات بديلة للخاطئة وتحقيق اهداف الثورة بالتطهير المؤسسى والعدالة

المستقلة مع وزير الاتصالات:الوزير منصب سياسى ويجب مراجعة السياسات الخاطئة التى سادت فى الفترة السابقة وتطبيق تطبيق سياسات بديلة صحيحة للخاطئة وتحقيق اهداف الثورة بالتطهير المؤسسى و تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين شروط العمل والعاملين وتطوير الشركة المصرية للاتصالات لاستعادة ريادتها فى سوق الاتصالات

==

الشركة المصرية للاتصالات كيات ضخم عملاق يخثث مايزيد عن عشرة مليارات جنية سنويا (وهذا طبعا بدون خصم تكاليف مصروفات التشغيل الخمة ايضا)----ساهمت اجيال عديدة فى الوصول بالمؤسسة الى هذا الوضع المتميز بين المؤسسات الاقتصادية فى مصر----وطبقا لتصريح السيد الوزير ان مايثلثة هو الخوف على مستقبل هذا الكيان -------وقد بدأ الاجتماع من هذة النقطة والكل حريص على الكيان حرصا شديدا--------------------------و

فى لقاء النقابة المستقلة مع السيد الدكتور وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتاريخ الخميس 23 أغسطس 2012-1

عرضت النقابة المستقلة اوضاعها وتأسيسها

لتعددية من اجل الوحدة----النقابات المستقلة بالمحافظات كيانات مستقلة قائمة بذاتها تتحد خياريا فى النقابة المستقلة

by Mohamed Abukrish on Wednesday, August 8, 2012 at 11:59am ·



ن يهمة الامر

الشخصية الاعتبارية الكاملة والغير منقوصة ولها كل الحق في تحصيل اشتراكاتها وإدارة اموالها بمعرفة مجالس الإدارات المنتخبة بهذة المحافظات وتحت رقابة الأجهزة الرقابية للدولة وأن اندماجها في نقابة عامة واحدة وعضوية هذه النقابة في الإتحاد المصري للنقابات المستقلة هو إمر اختياري بحت لتنسيق الجهود النقابية ووحدتها ---اى التعددية من اجل الوحدة ---ومن اجل بناء قوى يختلف عن طريقة بناء التنظيم النقابى القديم التابع للنظام الساقط بثورة25 يناير ------ويحافظ على استقلالية التكوينات النقابية بمحافظات مصر المختلفة وذلك اعمالا لحق المواطنين فى تشكيل جماعتهم ونقاباتهم واحزابهم والتعبير عن نفسهم وارائهم بحرية بالطرق السلمية المشروعة --وذلك اعمالا للحقوق القانونية والدستورية والاعلان الدستورى الصادر من المجلس العسكرى---ويجب على الجميع الانصياع لاحكام القانون والدستور------- ومرفق بأخر التقرير المواد الداعمة للحقوق الدستورية فى تأسيس مؤسسات المجتمع المدنى -----

عرضت النقابة المستقلة ضرورة حصول المصرية للاتصالات على رخصة للجيل الرابع حيث يعمل حوالى 95%-2

(وهذا على حد قول السيد الوزير)من العاملين بالتشغيل والصيانة فى خدمات تتراجع نتيجة تطبيق سياسات خاطئة فى السابق ادت الى ابعاد المصرية للاتصالات عن سوق خدمات الاتصالات الجديدة ومنها المحمول واكتفت بخدمات الصوت فقط وهناك قلق هائل على المستقبل----

عرضت النقابة ايضا ضرورة تطوير برنامج للسلامة والصحة المهنية وهناك قوانين تنظم ذلك ويجب العمل فى اطارها-3

4-يتزايد القلق على مستقبل الشركة المصرية للاتصالات وازدادت الهوة بين العاملين والادارة وارتفعت حالة عدم الرضا سواء فيما بين العملاء الخارجيين والعملاء الداخليين وارتفع تخوف العاملين على مستقبل الشركة وتزايدت عوامل احتجاجاتهم السلمية وفى اكثر من موقف ارتفعت صيحات العاملين تطالب (بالتطهير مش الاجور) بسبب تطبيق سياسات خاطئة فى السنوات السابقة وطالبت النقابة المستقلة بضرورة مراجعة السياسات السابقة وضرورة تصحيح السياسات الخاطئة

5-جاءت مبادرات عديدة من العاملين ومنها مبادرة العاملين ابناء الشركة مع النقابة المستقلة لمواجهة نزيف والخسائر التى قاربت 100مليون حنية سنويا بسبب سرقات الكوابل النحاسية وتواصلت المستقلة وابناء الشركة المخلصين مع وزارة الدتور محمد سالم حتى تم تشكيل لجنة لتطوير حلول ذاتية لمواجهة سرقات الكوابل ووقف هذا النزيف وحققت اللجنة رغم بعض الصعوبات البيروقراطية بدايات نجاحات وطرحت ضرورة تطوير القدرات الذاتية لصيانة الشبكة واعادة النظر فى سياسة الاوت سورسينج لاعمال التشغيل والصيانة والمفروض انها من صميم عمل المشغل ولايجب تركها لاخرين من خارجة وتطلب النقابة المستقلة من الوزارة ضرورة تعديل سياسة الاوت سورسينج لاعمال التشغيل والصيانة

6-انتقدت النقابة المستقلة سياسات الخصخصة التى تم تطبيقها فى قطاع الاتصالات وطالبت الوزارة

مالم يحدث فى كافة انحاء العالم المتقدم الذى طبقت فية سياسات الخاصة اولا وقبل ان تطبق فى بلدان العالم النامى حيث سمح للقطاع الخاص بممارسة الانشطة الاقتصادية منافسا للقطاع العام والحكومى (ولم يحرم القطاع الحكومى من ممارسة انشطة بعينها)طالما اثبت القطاع الخاص كفائتة فى تقديم الخدمات والتزامة بمسئولياتة الاجتماعية--(يعنى تعالى استثمر ومايهمكش لو خسرت هانشيلك)--بل والمثير ايضا فيما طبق من سياسات الخصخصة الخاظئة هو تحمل القطاع الحكومى لخسائر القطاع الخاص كما حدص فى عمليات شراء ميناتل والنيل وذلك تحت اسم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مصر(ي--وطالبت النقابة المستقلة بضرورة مراجعة هذة السياسات وتطبيق سياسات بديلة تعيد للكيان الوطنى العملاق مكانتة المفقودة فى السوق

7-طالبت النقابة المستقلة بضرورة تغيير اليات التعيين بالوظائف العليا بالشركة حيث تلاحظ ان هناك مايقرب من 150 وظيفة من مدير عام ورؤساء قطاعات بالشركة لم يعين بها احد علاوة على طول مدة الاختبارات --والامر لايحتاج سوى الية فعالة واستبدال سياسات التعيين على اساس السياسات التى سادت فى جميع انحاء مؤسسات مصر الاقتصادية فى ظل النظام الساقط الذى ساد الفساد وتقنين الفساد جميع مؤسسات الدولة والتعيين على غير شروط الكفاءة والانتماء للكيان وطالبت النقابة المستقلة بضرورة تغيير هذة السياسات وتدعيم حق الكفاءات الوطنية فى تولى الوظائف القيادية وتطبيق نظم اختبارات فعالة تفرز الصالح من الطالح واختصار مدد تعيين الكفاءات الوطنية فى الوظائف المناسبة لما بين اسبوع واسبوعين ولايترك اى منصب شاغر أو تسيير اعمال لحين ميسرة (والذى قد يستمر لأكثر من عام أو عامين فى بعض الاحيان)

8-طالبت النقابة المستقلة ايضا بمراجعة تجربة الاستثمار الخارجى وماشابها من اخطاء واتخاذ اجراءات مناسبة تجاة هذة الاخطاء ولايعنى ذلك الكف عن الاستثمار الخارجى وخصوصا ان هناك السوق الافريقى والشرق الاوسط ولكن هذا يرتبط بدراسات جدوى على اساس علمى ويرتبط ايضا بتحويل المصرية للاتصالات الى مشغل متكامل حتى يمكن تطبيق استراتيجيات غزو الاسواق الخارجية بخدمات تنتشر بالعالم وليس اقل مما لدى الاخرين

9-ايضا تناولت مطالب المستقلة بمراجعة سياسة الاستعانة بالمستشارين وضرورة قصرها على الضرورة القصيوى وبما يحقق صالح الشركة ويلبى احتياجاته ويحافظ على كوادرها الفنية والاستفادة بها اقصى استفادة ممكنة ومشروط بالاضافة للشركة وضرورة استعادة ثقة العاملين فى دعم هذة السياسات ونفى الاستعانة على اساس المجاملات كما سادت فى الفترات السابقة ولايوجد تبرير للاستمرار فى هذة السياسات وخصوصا بعد قيام الثورة والمطالبات التى تملئ الاذان بضرورة التغيير وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الكرامة والعيش الكريم والحرية المشروعة

تبنى النقابة المستقلة ضرورة تغيير اللائحة الى لائحة ديمقراطية تراعى حقوق العمل والعاملين
سروعة ونحسين شروط العمل وتلتزم بالقانون والدستور-----------------وتشمل نظام العلاوات الذى









العاملين&&&&&وايضا المدد البينية للعاملين بالوظائف الفنية والمكتبية والحرفيين&&&&&وتنظيم الحق فى الاجازات والاعارات وكيفية معاملة رصيد الاجازات&&&&&وكذلك تنظيم الربط الوظيفى لشرائح العاملين وخصوصا المطالبات بالتمييز بين العاملين الحاصلين على الدبلومات الفنية الخمس سنوات والثلاث سنوات&&&&وتشمل تحسين شروط العمل ومد مظلة الخدمات الصحية كاالخدمات العلاجية&&&&&&&تشمل ايضا تحقيق العدالة الاجتماعية وتطبيق الحكم القضائى بتطبيق الحد الادنى للاجور والحد الاقصى نسبة لاتزيد عن 36 مثل الحد الادنى &&&&وتنظم اللائحة الديمقراطية للعمل كيفية ضم مدد الخدمة&&&&&&&&&&&&وضرورة تشكيل لجنة تضم ممثلى العاملين للبدء بتغيير اللائحة

11-مرفق الورقة التى تقدمت بها النقابة المستقلة للرئيس التنفيذى السابق(م طارق ابو علم)عن لجنة النزاهة والشفافية

==

ورقة عمل مقدمة من النقابة العامة المستقلة بمقترح أنشاء لجنة الشفافية والنزاهة بالشركة المصرية للاتصالات

مقدمة :-

يعتبر الفساد وغياب الشفافية والنزاهة ظاهرة متعددة الأوجه ذات أبعاد إجتماعية وإقتصادية وسياسية، كما أنه ظاهرة ممتده، حيث توجد في كل اغلب المؤسسات الاقتصادية بدرجات متفاوته .

والفساد يرتبط بعدد من المفاهيم وهي : "الشفافية" ويقصد بها توافر المعلومات التي تتعلق بالسياسات والنظم والقوانين والقرارات واللوائح ، بالإضافة إلى "المساءلة" ويقصد بها مسئولية المسؤلين عما يقترفون من أعمال ووجوب مساءلتهم عن أدائهم الوظيفي وما يصدر عنهم من سلوكيات وتصرفات، و"النزاهة"، وتشير إلى الجوانب الأخلاقية والقيم المرتبطة بقيام كل مسئول بأداء مهمامه مثل الأمانه والصدق والعنايه والإتقان والحفاظ على المال العام وصونه.

مكافحة الفساد الادارى والمالى:-

تعريف الفساد الإداري والمالى

يمكن تعريف الفساد الإداري والمالى بأنه إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة ومنه إصدار قرارات لتحقيق مصالح شخصية او لغرض التربح كما أنه "السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق". كما يمكن تعريفه بأنه عدم الالتزام المتعمد بمبدأ تنحية المصالح الشخصية جانبا في اتخاذ القرارات الإدارية".

أنواع الفساد الإداري والمالى

إساءة استغلال السلطة.









- التربح غير المشروع .
- الإهمال وعدم المبالاة وعدم المحافظة على الملكية العامة .
- سوء إدارة الموارد المتاحة .

مظاهر انتشار الفساد الإداري

- سوء استعمال السلطة.
- انتشار المحسوبية.
- التسيب والإهمال الوظيفي واللامبالاة والتفريط في المصالح العامة.

اهداف اللجنة :-

1) الاستفادة من توافر الرغبة الحالية لدى السيد المهندس الرئيس التنفيذى فى الاصلاح والعمل على نقل قوة الدفع الموجودة لديه الى كافة المسئولين بالشركة.

2) العمل على تعديل اللوائح الحالية لضمان المزيد من الشفافية وتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة لجميع المستويات الادارية والعمل على سد الثغرات ومصادر نفاذ الفساد.

3) تبنى برنامج لتنمية ثقافة التمسك بالحق لدى العاملين بالشركة وأن المصلحة العليا هى مصلحة الشركة فقط دون النظر للمصالح الشخصية.

4) المطالبة والراقبة لتنفيذ برامج تطوير رضاء العاملين عن الشركة فيما يختص بالاتي :

- إدخال تفعيل نظم إدارة الموارد البشرية بدلا من نظم شئون العاملين
- تعديل نظم التوظيف والتدرج لتحقيق الرضاء النفسي للعاملين
- الرضاء المالي للموظفين
- إدخال القواعد الأخلاقية والمهنية كجزء هام من تدريب العاملين
- التأكيد على منظومة نشر المعلومات والقواعد والإجراءات المتعلقة بالعمل والعامل

5) البدء في محاسبة السلطة المختصة على المخرجات وليس فقط على مراقبة خطوات التنفيذ.

6) دعم الجهد لمحاربة الفساد بمختلف أشكاله ودعم مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة ونشرالتوعية ونشر ثقافة مكافحة الفساد والإدارة الرشيدة في القطاعات وحماية المبلغين، تسهيل استخدام آليات الشكوى ومتابعتها.

تحديد معالم خطة لمكافحة الفساد بصورة دورية مع دراسة الإطار المؤسسي لحماية وتعزيز







تحديد المجالات (القطاعات) التي يتوغل فيها الفساد الإداري، ودراسة اليات مكافحته والعمل على تطبيقها بالتنسيق مع الأجهزة الرقابية الداخلية

==

الاعلان الدستورى الصادر عن

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

فى 13 من فبراير وبناء على نتائج الإستفتاء الذى جرى يوم 19 من مارس سنة 2011 وأعلنت نتيجة الموافقة علية فى 20 من مارس سنة 2011 ------------------انة قد وردت بة ستة مواد تنص على حق المواطنين فى ممارسة كافة اشكال التعبير عن الراى سلميا فقد نصت المواد

(مـــادة 4)

للمواطنين حق تكوين الجمعيات وإنشاء النقابات والاتحادات والأحزاب وذلك على الوجه المبين في القانون

(مـــادة 12)

تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية

وحرية الرأي مكفولة , ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة

أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون , والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى

(مـــادة 16)

للمواطنين حق الاجتماع الخاص فى هدوء غير حاملين سلاحا ودون حاجة إلى إخطار سابق. ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة , والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون .

(مــادة 17)

كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم , وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء

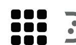
(مــادة 21)

التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة , ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى , وتكفل الدولة ... جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا

ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاءاس بحقوقهم الدستورية





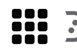


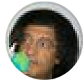








FBP





